
الملخص التنفيذي والتوصيات

اليمن

الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع

تقرير تشاتام هاوس

جيني هيل وبيتر سلزبري وليوني نورثدج وجين كننمت

اقرأ المزيد

www.chathamhouse.org/yemen2013



سياسية أكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة، مما قد يسفر مع الوقت عن تحول مرافق في الاقتصاد السياسي. ولن تحقق هذا الوعد الدبلوماسي التقليدي، بل سيتطلب مشاركة دولية مستمرة ورفيعة المستوى.

ومع ذلك، يمكن للجهات الخارجية أن تعمل نحو الاستقرار ويمكن لها كذلك أن تكون عامل خطورة، وذلك حين لا تتفق تدخلاتها-المدفوعة غالباً بأولويات مكافحة الإرهاب القصيرة الأجل- مع تصورات الشرعية المحلية، أو حتى تقوضها مباشرة كما تفعل استراتيجية الغارات الأمريكية من قبل الطائرات بدون طيار. وكذلك فإن للمعونات العسكرية تقليدياً أولوية أكبر بكثير من إنفاق المانحين الدوليين على المساعدات، مما يدل قادة اليمن عن الأولويات المتوقع منهم متابعتها في نظر شركائهم الدوليين.

أما اعتماد اليمن على المساعدات الخارجية فيقدم على الأقل بصيص أمل بأن يدفع المانحون الخارجيون من أجل التغيير: فقد ازدادت المنح الخارجية التي يتلقاها اليمن من نحو ١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة إلى نحو ٦ بالمائة منه في عام ٢٠١٢ وفقاً لصندوق النقد الدولي. لكن يعكس مستوى المساعدات الأجنبية الهروب الكبير لرأس المال: إذ احتل اليمن المرتبة الخامسة في دراسة لهروب رأس المال بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨ ضمن أقل البلدان نمواً. وتشجع هذا التدفق الضخم وغير المشروع للأموال قضية عالمية تتمثل بالملاذات الضريبية الدولية التي تشمل كيانات وتبعيات غربية. ويضر هروب رأس المال بعائدات الضرائب الوطنية وبالاستثمارات المحلية الضرورية لتمويل تنمية اليمن. وفي هذا الصدد، فثمة تناقض بين سياسة المانحين الغربيين في المساعدات وسياساتهم حيال التهرب الضريبي العالمي. وهذا مجال يمكن -بل ينبغي- للمانحين الدوليين أن يؤثروا فيه إن تضافرت جهودهم. ففي عصر تزداد فيه العولمة، ينبغي أن يتوافق الدعم الدولي لبرامج الإصلاح في الدول النامية بإزالة الحواجز التي تمكن من الثراء الشخصي على حساب الحكم الرشيد. لذا فإن التركيز المؤخر لمجموعة الثماني على شفافية الضريبة الدولية والحد من مستقبل الفقر العالمي -كما شدد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامبرون خلال رئاسة المملكة المتحدة لمجموعة الثماني في عام ٢٠١٣- يشكل فرصة هامة وسارة لاتخاذ سياسة مشتركة في هذا المجال.

ويأتي هذا التقرير لتتويج مشروع أبحاث رئيسي متعدد السنوات قاده منتدى اليمن لتشاتام هاوس، وهو مشروع تتضمن العمل الميداني المكثف في اليمن وورشات عمل على مستوى الخبراء ومشاورات مفصلة مع مانحين ودبلوماسيين ووزارات دفاع ومنظمات مجتمع مدني. وفضلاً عن وضع انتقال اليمن في سياق بناء الدولة الطويل الأجل، يستكشف هذا التقرير التغييرات الإقليمية والدولية التي طرأت منذ انتهاء الحرب الباردة ويفحص التفاعلات المعقدة بين السياسة الداخلية والأسباب الدولية للفساد والصراع، مع التركيز على بروز الفشل النظمي للحكومة العالمية في "الدول الهشة" كاليمن.

النتائج والتوصيات الرئيسية

أولاً: أهمية الشرعية السياسية

إن الثورة الشعبية لعام ٢٠١١ في اليمن قد أظهرت أزمة الدولة على صعيد الشرعية السياسية، علاوة على تسريع الصراع العلني بين فصائل نخب النظام. فالإحباط الذي شعر به الشباب اليمني إزاء الإقصاء السياسي والاقتصادي قد حداهم في يناير ٢٠١١ إلى احتجاجات شعبية في طول البلاد وعرضها. فقد أتاحت الثورة في نظرهم فرصة لإقامة دولة مدنية وللتنصل من نخبة فاسدة لم تقدم بالكاد أي سلع أو خدمات عامة. وضخمت الاحتجاجات

الملخص التنفيذي والتوصيات

اليمن حالة دراسية بالغة الأهمية لكل من يسعى إلى فهم الانتقالات السياسية المعقدة التي أثارها "الربيع العربي" فضلاً عن السياسات الدولية إزاء "الدول الهشة" -فهو أفقر دولة في الشرق الأوسط- و"الحرب على الإرهاب". فنتيجة لمفاوضات سلمت السلطة من الرئيس علي عبد الله صالح بعد ثلاثة عقود من قيادة جمهورية عسكرية إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، تفادى اليمن خطر الاندلاع الفوري لحرب أهلية وتأسس فيه إطار لإصلاح طويل الأجل. ولذلك ذكر بعض المراقبين انتقال اليمن باعتباره قصة ناجحة في المنطقة، بل واقترح أنه قد يشكل نموذجاً للدول المتضررة بالصراع كسوريا.

بيد أن نتيجة الانتقال لم تتأكد بعد. فاليمين ما زال بعيداً عن الطريق المضمون إلى مستقبل آمن ومزدهر، إذ يواجه مخاطر جدية من الزعزعة السياسية، أما النضوب السريع لاحتياطيات النفط التي تدعم الموازنة العامة فيهدد بأزمة موارد قادمة. ورغم جهود المانحين المتضافرة لدعم معونات التنمية وتعزيز الإصلاح الحكومي في العقد الفائت، فما زالت معدلات الفقر والجوع مفرطة إلى درجة يصعب تصديقها. إذ يقدر برنامج الغذاء العالمي أن أكثر من عشرة ملايين -أي ٤٦ بالمائة من سكان اليمن- ليس لديهم ما يكفي من الطعام. ويتفاقم الوضع مع السلوك الجشع لنخب البلد، إذ يستنزفون موارد اليمن ويرسلون الأرباح المكتسبة بصورة غير مشروعة إلى الخارج دون دفع ضرائب، وكثيراً ما ينشطون في مقاومة الإصلاحات الهيكلية الملحة.

هذا وإن خريطة طريق انتقال اليمن التي توصل إليها برعاية دولية تتكون من مؤتمر حوار وطني طموح وإعادة هيكلة للجيش وإصلاح دستوري. وتمثل هذه العملية -المقرر إنهاؤها بانتخابات جديدة في عام ٢٠١٤- فرصة تاريخية لإعادة التفكير في هيكل الدولة. ومثل الدور البارز للنشطاء من النساء والشباب في الحوار -إلى جانب القوى الاجتماعية والسياسية التقليدية- سابقة هامة على طريق المشاركة السياسية الواسعة. لكن رعاية وتنمية الشرعية عملية طويلة ومعقدة، وليس من المحقق إنجاز تسوية سياسية مستقرة.

ومثل الكثير من الحكومات الانتقالية، التزمت حكومة اليمن الانتقالية بإصلاحات سياسية واقتصادية، لكنها قد تواجه صعوبات في إنجازها نظراً لمقاومة مصالح النخبة القائمة. ويشك العديد من اليمنيين في كون الاتفاقية الانتقالية بداية تفاوض تاريخي نحو الوصول السياسي أو أنها قناع صمم لإبقاء السلطة والثروة في قبضة النخبة الحالية. وليس هذا الوضع خاصاً باليمن، فالنقاش مستمر عن إدارة الرئيس المصري السابق محمد مرسي: هل كانت تعرقل الإصلاح أم أن المصالح السياسية المعارضة قد منعتها من إنجازها.

وفي سعيها إلى انتقال منضبط، قامت الجهات الخارجية -لا سيما الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسعودية- بدعم ورعاية انتقال السلطة من علي صالح إلى عبد ربه هادي. لذا تشارك تلك الجهات وبشدة في التنفيذ اليومي للاتفاقية الانتقالية، فضلاً عن تقديمها لدعم فني وزخم دبلوماسي قيم. إذ يمكن لانتقال اليمن أن يرسى الأساس لتركيبية

حقائق أساسية عن اليمن

السكان	الجمهورية اليمنية
<ul style="list-style-type: none"> ● العدد: ٢٤,٨ مليون نسمة (البنك الدولي) ● النمو السكاني: ٣,١ بالمائة (٢٠١١) (البنك الدولي) ● معدل النمو السكاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ٢ بالمائة (٢٠١١) (البنك الدولي) 	<ul style="list-style-type: none"> ● التأسيس: ١٩٩٠؛ سابقا الجمهورية العربية اليمنية ("اليمن الشمالي")، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ("اليمن الجنوبي") ● رئيس الدولة: الرئيس عبد ربه منصور هادي ● رئيس الحكومة: رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة
لقطة عن الوضع الإنساني	الاقتصاد
<ul style="list-style-type: none"> ● لا يحصل على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي: ١٣,١ مليون شخص ● المعانين من انعدام الأمن الغذائي: ١٠,٥ مليون ● لا يحصل على الرعاية الصحية: ٦,٤ مليون ● الأطفال المعانين من سوء التغذية الحاد: ١ مليون ● النازحون داخليا: ٣٠٦٠٨٧ ● اللاجئون: ٢٣٧٧١٧ (المسجلون رسميا)؛ ١,٢ مليون (تقديرات الحكومة) 	<ul style="list-style-type: none"> ● معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٠-٢٠١٠: ٤,٥ بالمائة ● الناتج المحلي الإجمالي للفرد: \$١٣٦١,٢٠ (٢٠١١) (البنك الدولي) ● الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: \$٧٤٠٠ (٢٠١٠) (البنك الدولي) ● إنتاج النفط: ١٨٠ ألف برميل يوميا (٢٠١٢) (مراجعة بي بي الإحصائية لطاقة العالم ٢٠١٣) ● ذروة الإنتاج: ٤٥٧ ألف برميل يوميا (٢٠٠٢) (مراجعة بي بي الإحصائية لطاقة العالم ٢٠١٣)

المصادر: مفوضية شؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة الصحة العالمية، اليونسيف، الحكومة اليمنية، يوليو ٢٠١٣.

كالحركة الحوثية.

يجب اعتبار انتقال اليمن في إطار الأجل الطويل الذي يتجاوز عامي المبادرة الخليجية. حيث تشكل محادثات الحوار الوطني واحدة من الوسائل العديدة التي يمكن بها التفاوض على هياكل السلطة وتقرير مستقبل اليمن. فنظرا للضعف التاريخي للمؤسسات الرسمية وقوة شبكات السلطة والمحسوبية في البلد، فإن إطار الحوار الوطني الشامل والمتاح للمجموعات المهمشة يجب أن يترافق بتغييرات في أسس السلطة غير الرسمية التي تشكل النظام القائم.

التوصيات

١. ينبغي النظر إلى انتقال اليمن في سياق العملية الطويلة لتشكيل الدولة. فمن المرجح أن تستمر عملية بناء تسوية سياسية جديدة ومستقرة مدة تتجاوز بكثير العامين المحددين في إطار الترتيب الانتقالي الراهن، مما يتطلب مشاركة دولية مستمرة ورفيعة المستوى، بما فيها الإشراف المتواصل من قبل الأمم المتحدة.
٢. ينبغي للحكومات الغربية والأمم المتحدة مواصلة التزامها حيال الجهات الاجتماعية والسياسية التي عانت التهميش إلى ما بعد انتهاء المدة الانتقالية. إذ أن استضافة الحوار الوطني للنشطاء من النساء والشباب إلى جانب القوى الاجتماعية والسياسية التقليدية قد شكلت سابقة هامة على طريق المشاركة السياسية الواسعة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهناك بين النساء والشباب طيف متنوع من العناصر السياسية، ورغم التنوع يرجح أن تعاني عاقتهم من العوائق إذا ما حاولوا التنافس مع المصالح المترسخة في الانتخابات النيابية مستقبلا. لذا فإن الدعم المقدم لمساعدتهم في إنشاء منظمات سياسية جديدة أو تعزيز دورهم في المنظمات القائمة يجب أن يمتد لا

من التوترات القائمة بين فصائل النخب المتنافسة، لتسفر عن انشقاق علني داخل النظام. وخوفا من اندلاع حرب أهلية بين الخصوم العسكريين، دفعت الولايات المتحدة والسعودية إلى انتقال بالتفاوض أدى إلى تحي الرئيس علي عبد الله صالح عن منصبه -رغم تركه للنخب في مكانها- وإنشاء حيز للوساطة وبناء السلام في المستقبل.

وقد أتت الثورة التي قادها الشباب عقب أزمة جوهريّة في شرعية المؤسسات السياسية اليمنية شملت الأحزاب السياسية الرئيسية. ففي السنوات الأخيرة لحكم صالح، تحول إلى العنف المسلح الحوثيون في محافظة صعدة، وتطور الحراك الجنوبي الانفصالي، وبرز باستمرار تنظيم القاعدة في جزيرة العرب؛ مما دل على فقدان الثقة في النظام النيابي القائم -وفي إطار الدولة القومية أحيانا- كوسيلة شرعية لعلاج المظالم. أما التفتت الفعلي لسلطة الدولة في صعدة والجنوب فقد تسارع في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، حيث بسطت الجماعات المسلحة غير الحكومية سيطرتها -مستغلة مظالم محلية استمرت طويلا- وقدمت الأمن والخدمات. وليس هناك "حل سريع" لتلك المشاكل، لكن غض الطرف عن علاجها وعزلها عن قنوات المشاركة السياسية الجديدة لن يزيد إلا من صعوبة الحل.

للمجموعات التي كانت مهمشة سياسيا واجتماعيا في حقبة صالح فإن الحوار الوطني يشكل فرصة تاريخية للضغط من أجل شروط إشراك جديدة وإشراف دولي. فقد نص الاتفاق الانتقالي الذي رعته الدول الخليجية بدعم دولي على إجراء مؤتمر الحوار الوطني، وهو سلسلة محادثات شاملة تستمر ستة أشهر. أما التوصيات التي يتوصل إليها المندوبون في المحادثات فسوف تؤثر على الدستور الجديد وترشد مستقبل شكل الدولة. ولاتفاق مستقر ودائم، يتعين على العملية الانتقالية النجاح في تهدئة مظالم الحراك الجنوبيين والمجموعات المسلحة

لبضع سنوات بل لعشرات السنين.

التوصيات

١. ينبغي لمجموعة أصدقاء اليمن و"مجموعة العشر" -وهي مجموعة دبلوماسية مقرها العاصمة صنعاء تضم فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والصين والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج- اعتماد تحليل الاقتصاد السياسي كأداة لتعظيم نفوذهم الجماعي من أجل التغيير الهيكلي. ومما يساعدهم في ذلك تحسين إدراكهم لحوافز النخبة والبحث عن سبل جديدة لترويج التغيير. فمن الضروري فهم المصالح الأسيوية والتجارية والشبكات غير الرسمية عند تقييم احتمالات نجاح الإصلاحات الدستورية والمؤسسية -مثل اعتماد الفدرالية أو تقوية النظام النيابي- التي يمكنها أن توسع توزيع السلطة وأساس التعبئة السياسية في المستقبل.
٢. يتطلب فهم أثر العملية الانتقالية على الاقتصاد السياسي المزيد من الأبحاث. إذ ينبغي للمناخين الغربيين والبنك الدولي إجراء دراسة تفاعلية حيوية تتابع التغييرات في البنية الأساسية للنظام أثناء المرحلة الانتقالية وبعدها. وينبغي لتلك الدراسة أن تفحص تأثير الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل.
٣. إن القادة السياسيين الناشئين والناشطين الشباب في اليمن بحاجة إلى تمكين أكبر للمساهمة في نقاشات السياسة الدولية عن بلدهم. نظرا لأهمية الجهات الدولية فيها وتأثير التحولات الدولية في المشهد السياسي والاقتصادي العالمي. فليدهم للتو خرائط ذهنية مفصلة عن العلاقات غير الرسمية التي تدعم الشبكات النخبوية وتخطط للاقتصاد السياسي. وعليهم تقديم انتقادات هامة عن شبكات محسوبة النخبة المستمرة، فالغالب كتابتها بعبارات وأطر تختلف عن تلك المتبعة في المؤسسات الدولية والحكومات الغربية، لذا يتعين على الأخيرة التقاطها وتضمينها في خططها لمساعدة اليمن.

ثانياً: فهم الاقتصاد السياسي لليمن

إن الاقتصاد السياسي لليمن مبني حول نخبة ضيقة من الجيش والقبائل والطبقة السياسية والقطاع الخاص. فقد تشكل نظام المحسوبية في حقبة صالح بالاعتماد على عائدات تصدير النفط والوصول إلى اقتصاد تحرر حديثاً. وتسيطر نحو عشر أسر ومجموعات تجارية ذات صلة وثيقة بصالح على أكثر من ٨٠ بالمائة من الواردات والتصنيع والتجهيز والخدمات المصرفية والاتصالات ونقل البضائع.

خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، بدأ ظهور جيل جديد من "الورثة" ضمن النخبة، واحتدم التنافس على الاستثمارات الواردة مع تراجع إنتاج النفط. وقدم أحمد علي -أكبر أبناء صالح- دعماً اسمياً لمجموعة من التكنوقراطيين الشباب دعوا إلى إصلاحات متواضعة -كتقليل عدد العاملين في الخدمة المدنية وتخفيف دعم أسعار الوقود وفرض ضريبة مبيعات عامة- وذلك لتسهيل الانتقال إلى اقتصاد ما بعد النفط، لكن تطبيق الإصلاحات تعرض لمقاومة متكررة من قبل المصالح المترسخة، ومنها مصالح منافسي أحمد علي صالح.

بقيت إلى حد كبير بنية الاقتصاد السياسي لحقبة صالح كما هي طوال المدة الانتقالية، وتشير كل الأدلة إلى "تعديل توازن" داخل النخبة المستفيدة بدلاً من حدوث تغيير جذري. وخلال ثورة عام ٢٠١١، لجأ المتنافسون داخل النخبة إلى شبكات محسوبياتهم ومواردهم الشخصية لمجابهة بعضهم البعض. لكن قبولهم بشروط الاتفاق الانتقالي في نهاية العام أظهر مصالحهم المشتركة في حماية ثرواتهم الشخصية والتوصل إلى اتفاق يرجح أن يحفظ -مبدئياً على الأقل- مزايهم المشتركة.

إن مستقبل اقتصاد اليمن يتوقف على خيار النخبة: هل يبقى جل اهتمامها محصوراً بالتهديدات القادمة من الفصائل المنافسة داخل النخبة أم أنها ستضع في مقدمة أولوياتها الاستجابة للغضب الشعبي الناجم عن التوزيع الضيق للموارد. وللحوار الوطني إمكانية وضع الأساس لتركيب سياسة أكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة، بحيث تطلق مع الوقت تحولا مرافقا في الاقتصاد السياسي. لكن الغموض ما زال يحيط بمدى تطبيق توصيات الحوار في المستقبل، ويبدو أن الأحزاب السياسية الراسخة ستهيمن على مجلس النواب القادم، مما يزيد من صعوبة دخول فصائل جديدة أخرى إلى حلبة المنافسة النيابية الوطيدة.

ثالثاً: العوامل الدولية والتداعيات الاستراتيجية

خلال العقد الفائت، صاغت المصالح الأمنية للحكومات الغربية والخليجية استراتيجيتها حيال اليمن التي شملت مساعي دعم انتقال منضبط في عام ٢٠١١. وبسبب تهديد تنظيم القاعدة، أضحى عمليات مكافحة الإرهاب -رغم آثارها المشوهة لآليات اليمن السياسية- أولوية للحكومات البريطانية والأمريكية والسعودية. أما معونات التنمية فضئيلة جدا مقارنة بسجل تعاطف المساعدات العسكرية، مع أن تنظيم القاعدة ليس التهديد الأكبر لاستقرار اليمن، في حين أن تأييد النخب المحلية -ومنها الرئيس هادي- للغارات الجوية الأمريكية على أهداف التنظيم المزعومة يهدد بمزيد من تقويض شرعية الحكومة.

إن نزوع الجهات الدولية في بعض الأحيان إلى الدفع باتجاهات مختلفة قد أضعف من قدرتها على التفاوض الجماعي لاختلاف أولوياتها على مستوى البلد واختلاف خطط هيئات الدولة الواحدة. ونظرا لاعتبار اليمن "دولة مواجهة" في الحرب على الإرهاب و"دولة هشّة" فقد ارتقى الأجندة الدولية وتلقى المزيد من المساعدات؛ إلا أن مساعي إصلاح النظام السياسي والاقتصادي فيه قد قوضتها الأولوية الممنوحة للأهداف الأمنية القصيرة الأجل وفشل مقاربات التنمية التي تجاهلت السياق السياسي المحلي، فضلا عن عوامل نظمية عالمية كتحرير حركة رأس المال العالمية.

ورغم التعهد بمساعدات دولية كبيرة تقدم إلى اليمن خلال الانتقال، إلا أن ضعف قدرات الدولة ومقاومة النخبة وتنافس الفصائل تكبح عملية التوزيع. إذ تعهد أصدقاء اليمن -مجموعة تزيد عن عشرين دولة تضم المناخين الغربيين والخليجين- بمساعدات تنمية وإنسانية قيمتها ٨,١ مليار دولار منذ تعيين الرئيس هادي، وصرف منها ١,٨ مليار دولار.

المقدمة للدول المعنونة بالهشاشة. ولم تحل بعد المظالم السياسية والاقتصادية التي أعرب عنها المحتجون. وبينما يكابد صناع السياسة للتعامل مع حركات شديدة التقلب والتنوع، فإن مقاربات دبلوماسية جديدة ستجعلهم أكثر تنبها لإمكانات تلك الحركات في إحداث التغيير.

التوصيات

١. يحتاج المانحون الغربيون والخليجيون إلى تخطيط استراتيجي أكثر فاعلية يوازن الاختلافات والمقايضات بين أولويات الأمن ومكافحة الإرهاب القصيرة الأجل وبين أولويات التنمية الاقتصادية والسياسية الطويلة الأجل. وينبغي فهم ضرورة الموافقة والشرعية السياسية المحلية لإنجاح الاستراتيجية الأمنية إزاء اليمن، ويتضمن ذلك تقييم كفاءة التدابير الأمنية - بما فيها غارات الطائرات بدون طيار - من ناحية تأثيرها العام على الشرعية المحلية للحكومة اليمنية.

٢. وينبغي للمانحين الغربيين توسيع مجال التحليل السياسي ليشمل التفاعل بين العوامل المحلية والدولية التي تحفز وتيسر الفساد وضعف الحكم في اليمن بالتماشى مع التوصيات الأخيرة لمنظمة التعاون والتنمية. ويشمل ذلك فحص دور الملامات الضريبية العالمية كعامل "جذب" لهروب رأس المال. ورغم وضوح التحديات التي تواجه تعقب التدفقات المالية غير المشروعة، يتعين إجراء المزيد من الأبحاث لتحديد أنماط معينة لهروب رأس المال من اليمن.

٣. وخلال الأشهر الأخيرة من رئاسة المملكة المتحدة لمجموعة الثماني، ينبغي لرئيس الوزراء ديفيد كامرون أن يواصل التركيز على الالتزام الضريبي لضمان مواكبة كافة التبعيات البريطانية للإصلاحات في المملكة المتحدة. إن معالجة التدفقات المالية غير المشروعة من الدول الهشة إلى الملامات الضريبية يعتمد جزئياً على معايير دولية جديدة لتقاسم المعلومات تشارك فيها الدول الهشة. وبدءاً من عام ٢٠١٥، يحل محل الأهداف الإنمائية للألفية إطار التنمية العالمية المنقح الذي ينبغي أن يبرز ضرورة الإصلاح الضريبي الدولي ومكافحة هروب رأس المال غير المشروع.

٤. يجب إجراء حملة تأييد عامة لمساعدة القادة السياسيين الناشئين والناشطين الشباب في اليمن على المشاركة في الحوار الدولي عن الفساد وهروب رأس المال والإصلاح الضريبي الدولي. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني الغربية الداعمة للإشراك السياسي في اليمن أن توسع خططها لتسهيل حوار السياسة العامة بشأن الشفافية الضريبية، وأن تساعد أصحاب الحملات على تطوير رسائل سياسة خاصة بهم تستهدف -بالإضافة إلى الجهات الدولية- النخب والحكومة في اليمن.

وتشكل السعودية أكبر دولة مانحة، وتليها الولايات المتحدة. لكن الخلافات بين اليمينيين والمانحين مستمرة بشأن إجراءات التوزيع والإصلاحات الإدارية ذات الصلة.

يشجع هروب رأس المال على تنافس النخبة في اليمن، فقد كان بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨ خامس أكبر مصدر لتدفقات رأس المال غير المشروعة بين أقل البلدان نمواً، وخرج منه ١٢ مليار دولار. ويدرس عدد متنام من الكتابات الآثار السلبية لتدفقات الأموال غير المشروعة، إذ تسهل من الفساد وتقلل من حوافز بناء مؤسسات قوية وفرص استثمار المبالغ ذاتها في الاقتصاد المحلي. ويعود بعض الغضب في العالم العربي للتصور -الذي ذكر صراحة في مصر وليبيا وحتى اليمن- بأن ثروات البلد المسلوقة تصب غالباً في حسابات أجنبية أو عقارات في ملاذات ضريبية ذات صلة بالحكومات الغربية أو متأثرة بنفوذها.

تعتبر المساعدات الدولية الواردة إلى اليمن ضئيلة إذا ما قورنت برأس المال الخارج منه الذي تيسره الملامات الضريبية. فمقابل كل دولار مساعدات دخل اليمن بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨، خرج منه ٢,٧٠ دولار. لذا فإن الإصلاح الواسع للنظام الضريبي الدولي والرد العالمي لحركة رأس المال أمر ضروري لإنجاح مساعي الحد من التدفقات المالية غير المشروعة من الدول الهشة. بيد أن مباحثات المانحين بشأن الإصلاح في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات قد ظلت في الغالب معزولة عن مناقشة تأثير تلك القضايا النظامية الدولية على الأهداف المطلوبة في الدول الفردية.

إن العجز عن إنجاز إصلاح معتبر في نظام المحسوبة المعتمد على النفط يمثل أكبر خطر لنجاح نتيجة الانتقال ويدفع اليمن على طريق الانهيار الاقتصادي. ففي ديسمبر ٢٠١٢ أقرت حكومة الرئيس هادي بموازنة عامة موسعة إلى حد كبير، رغم مواجهة تزايد عجز ميزان المدفوعات بسبب تراجع إنتاج النفط. وإن استمرت الحكومات المتعاقبة في تأجيل الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، يرجح أن يزداد اعتماد اليمن على المساعدات الأجنبية، لا سيما الدعم السعودي المباشر للموازنة.

في أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ستشكل القصة المهيمنة على العقد القادم عمليات التفاوض -المتنازع عليها والعنيفة أحياناً- على أسس جديدة من الشرعية السياسية والسياسة الاقتصادية وزيادة المساواة. إذ يجري انتقال اليمن في وقت يسوده الغموض عن الاستراتيجية الطويلة الأجل للغرب وتعامله مع المنطقة، فضلاً عن تنامي الضغوط على المساعدات الغربية

برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشاتام هاوس

تشاتام هاوس هو مقر المعهد الملكي للشؤون الدولية منذ تسعين عاما. ورسالتنا أن نكون مصدرا عالميا رائدا للتحليل المستقل والنقاش المطع والأفكار المؤثرة عن كيفية بناء عالم آمن ومزدهر للجميع.

أما برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهو مركز رائد للأبحاث والتحليل في السياسة والاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية للشرق الأوسط. وكذلك يستضيف البرنامج بانتظام مؤتمرات وندوات طاولة مستديرة متعددة الاختصاصات على مستوى الخبراء، ويشكل بذلك منتدى لنقاش الأفكار الجديدة وتقاسم الخبرات ونشر نتائج الأبحاث.

www.chathamhouse.org/mena

منتدى اليمن

إن منتدى اليمن لتشاتام هاوس محفل سياسي دولي يضم مجموعة حيوية من أصحاب المصلحة، كالسياسيين ومقدمي المساعدات والأكاديميين والدبلوماسيين. وبفضل المعرفة والتأثير الجماعي لأعضاء منتدى اليمن يزداد الوعي وتتبادل الخبرات ويدعم تشكيل سياسات تعالج أسباب الصراع والفقر وسوء الإدارة في اليمن. كما يبني منتدى اليمن علاقات استراتيجية من أجل الدعم المتواصل للتغيير والعمل الوثيق مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والحكومات ونشطاء المجتمع المدني اليمني.

www.chathamhouse.org/yemen

